

تأثير العلاقات الروسية الأوكرانية على مولدوفا وإقليم  
(ترانسنيستريا)

٢٠١٩-٢٠٠٥

**The impact of Russian-Ukrainian relations  
on Moldova and the region of Transnistria ،**

٢٠١٩-٢٠٠٥

حذيفة اياد ابراهيم

**Huthaifa Ayad Ibrahim**

جامعة سامراء / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم التاريخ

أ.د. علاء طه ياسين

**Prf . Alaa Taha Yassin**

جامعة سامراء / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم التاريخ

الكلمات المفتاحية، روسيا، أوكرانيا، مولدوفا، إقليم ترانسنيستريا، الثورة البرتغالية، ثورة  
الميدان الأوروبي.

**Keywords ،Russia ،Ukraine ،Moldova ،Transnistria Region ،Orange  
Revolution ،Euromaidan Revolution**





## الخلاصة

شكّلت العلاقات بين روسيا وأوكرانيا في الفترة بين 2004-2019 عاملاً حاسماً في توجيه تطورات مولدوفا وأزمة ترانسنيستريا، إذ عبّرت هذه الفترة عن تنافس أوسع بين النفوذ الروسي والرغبة الأوروبية في شرق أوروبا. سياسياً، أدّت التحولات في مواقف أوكرانيا من الغرب إلى تغيّرات في التوجهات الداخلية في مولدوفا؛ فقد دفعت الثورة البرتقالية بعض القوى نحو التقارب الأوروبي، بينما أدّت عودة النفوذ الروسي في أوكرانيا خلال عقد ٢٠١٠ إلى زيادة الانقسامات بين مؤيدي الغرب والموالين لموسكو داخل الساحة المولدوفية، وتفاعل ذلك مع السياسة الأوكرانية تجاه النزاع الترانسنيستري ووحدة الأراضي المولدوفية. ظلّ ترانسنيستريا نقطة مركزية في الاستراتيجية الروسية تجاه مولدوفا، إذ يدعم الوجود الروسي المستمر الإقليم الانفصالي ليبقى مجمّداً، ما يُستخدم كورقة نفوذ في مواجهة التكامل الأوروبي المتنامي في المنطقة ويثير قلقاً أمنياً في كيشيناو ودول الجوار. كما أثّرت توترات موسكو-كييف على مولدوفا عبر أزمات الطاقة والتجارة، إذ أدّت الخلافات بين روسيا وأوكرانيا إلى انقطاع إمدادات الغاز ونقص في الطاقة، في حين أدّت إجراءات تنسيق أوكرانيا مع الاتحاد الأوروبي على الحدود مع ترانسنيستريا إلى تعطيل التجارة غير الرسمية، وردّت روسيا بفرض عقوبات على صادرات مولدوفا الحيوية مثل النبيذ والفواكه، وهو ضغط اقتصادي ذو دلالات سياسية، وتغيّرت مواقف أوكرانيا تجاه مولدوفا وترانسنيستريا تبعاً لمسار سياستها الخارجية، فمن دعم لوحدة الأراضي وتقارب مع كيشيناو إلى موقف أقرب لروسيا في بعض الفترات، ثم تعزيز التعاون بعد ٢٠١٤ للحد من تهريب السلع العسكرية عبر الحدود، مما أسهم في دعم سيادة مولدوفا رغم استمرار النزاع المجدد.

## Abstract

Relations between Russia and Ukraine during the period 2004–2019 played a decisive role in shaping developments in Moldova and the crisis in Transnistria, reflecting a broader competition between Russian influence and European aspirations in Eastern Europe. Politically, shifts in Ukraine's orientation toward the West led to changes in Moldova's internal political direction. The Orange Revolution encouraged some Moldovan political forces to move closer to Europe, while the resurgence of Russian



influence in Ukraine during the 2010s deepened divisions within Moldova between pro-Western supporters and those favoring traditional ties with Moscow. These dynamics also interacted with Ukraine's policies toward the Transnistrian conflict and Moldova's territorial integrity.

Transnistria remained a central element in Russia's strategy toward Moldova, as the continued Russian military presence supports the separatist region and helps keep the conflict frozen. This situation serves as a geopolitical lever for Moscow in countering growing European integration in the region and raises security concerns in Chişinău and neighboring states. At the same time, tensions between Moscow and Kyiv affected Moldova through energy and trade disruptions. Disputes between Russia and Ukraine led to interruptions in gas supplies and energy shortages, while Ukraine's coordination with the European Union to tighten border controls with Transnistria disrupted informal trade networks. In response, Russia imposed sanctions on key Moldovan exports such as wine and fruit, using economic pressure with clear political implications. Ukraine's stance toward Moldova and Transnistria also shifted according to the direction of its foreign policy—ranging from support for Moldova's territorial integrity and closer cooperation with Chişinău, to periods of alignment closer to Moscow, and then renewed cooperation after 2014 aimed at curbing the smuggling of military goods across the border. These measures contributed to supporting Moldovan sovereignty, despite the continued existence of the frozen conflict.

## المقدمة

واجهت جمهورية مولدوفا، البلد الصغير الواقع بين أوكرانيا ورومانيا، صدمات وتحديات جيوبوليتيكية نتاج التغيرات في العلاقات بين روسيا وأوكرانيا منذ أوائل القرن الحادي والعشرين. تقع مولدوفا على حدود الاتحاد الأوروبي وتمتلك تاريخاً مشتركاً مع كل من روسيا وأوكرانيا في الحقبة السوفيتية، ما جعل التوترات بين موسكو وكيف تمتد مباشرةً إلى وضعها الداخلي وأمنها الخارجي إذ شهدت هذه الفترة تحولات سياسية داخل مولدوفا مرتبطة بتغيرات السياسة الخارجية الأوكرانية؛ فعقب الثورة البرتقالية في أوكرانيا عام ٢٠٠٤، ازداد الدعم للاتجاهات المؤيدة للغرب في كيف، مما دفع صنّاع القرار في مولدوفا لإعادة تقييم سياساتهم الدفاعية والاقتصادية تجاه روسيا والاتحاد الأوروبي. وقد أثر هذا التحول الأوكراني في تعزيز قوى داخل مولدوفا تميل نحو التكامل الأوروبي بدل الحفاظ على ارتباط وثيق بموسكو .

كما لعب النزاع المستمر في ترانسنيستريا الانفصالية دوراً مركزياً في علاقات مولدوفا الخارجية، إذ بقي هذا الإقليم، المدعوم سياسياً وعسكرياً من روسيا، نقطة توتر دائمة بين كيف وكيشيناو وموسكو. الاستراتيجية الروسية في دعم ترانسنيستريا ساهمت في إبقاء النزاع في حالة تجدد ورفعت من رهانات الأمن في منطقتي الحدود الروسية-الأوكرانية والمولدوفية .

وعلى صعيد العلاقات الثنائية، أدت تحولات السياسة الخارجية الأوكرانية إلى تغيير مواقف كيف تجاه ترانسنيستريا ومولدوفا، فكلما اتجهت أوكرانيا نحو الغرب، اتسع نطاق التعاون مع كيشيناو في السعي لحل النزاع الترانسنيستري بشكل ينسجم مع وحدة الأراضي ودعم سياسات تكاملية مع أوروبا. وبالعكس، فإن فترات التقارب بين كيف وموسكو أسهمت في تخفيف الضغط على الانفصاليين وإبطاء وتيرة المفاوضات السياسية لوقف النزاع نهائياً.

## أولاً، التحوّلات السياسية في العلاقات الروسية الأوكرانية ٢٠٠٥-٢٠١٣،

بعد الثورة البرتقالية دخلت أوكرانيا مرحلة إعادة تعريف لهويتها السياسية والاستراتيجية، وهو ما انعكس مباشرة على علاقتها مع روسيا. فالحكومات المتعاقبة في كييف بين ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ حاولت موازنة العلاقة بين موسكو من جهة، والسعي للتكامل مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي من جهة أخرى. هذا التذبذب لم يكن مجرد سياسة خارجية، بل عكس انقسامًا عميقًا داخل المجتمع الأوكراني بين غرب البلاد الأكثر ميلاً لأوروبا، وشرقها وجنوبها حيث الروابط اللغوية والاقتصادية مع روسيا أقوى. لذلك ظلت العلاقة مع موسكو تتسم بالتوتر الكامن، خصوصاً في ملفات الطاقة، والأسطول الروسي في القرم، ومستقبل الشراكات الأمنية (مخيمر، ٢٠٢٣، ١٩).

أعدت عودة فيكتور يانوكوفيتش إلى الرئاسة عام ٢٠١٠ أوكرانيا مؤقتاً إلى مسار أكثر تقارباً مع موسكو، حيث وُقعت اتفاقية خاركوف التي مدّدت بقاء الأسطول الروسي في القرم مقابل تخفيض أسعار الغاز. إلا أن هذا التقارب لم يُنه التوتر البنوي، لأن قطاعات واسعة من النخبة السياسية والمجتمع ظلت ترى مستقبل أوكرانيا في الاندماج الأوروبي. وهكذا بقيت السياسة الأوكرانية بين ٢٠١٠ و ٢٠١٣ حالة توازن هش بين مسارين متناقضين، ما جعل البلاد عرضة لانفجار سياسي عند أول صدمة كبرى (ماركسين، ٢٠٢٢، ٤٨).

## ثانياً، أزمة ٢٠١٣-٢٠١٤ والحرب في دونباس،

جاءت الصدمة عندما قررت حكومة يانوكوفيتش في نوفمبر ٢٠١٣ تعليق توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. هذا القرار فجّر احتجاجات الميدان الأوروبي في كييف، التي تحولت سريعاً من حركة مؤيدة لأوروبا إلى ثورة سياسية ضد الفساد والاستبداد. ومع تصاعد القمع وسقوط قتلى، انهارت شرعية النظام، وفرّ يانوكوفيتش في فبراير ٢٠١٤، لتتشكل سلطة جديدة أعلنت بوضوح توجهها الأوروبي فرأت موسكو في هذه التطورات تهديداً مباشراً لنفوذها الاستراتيجي،

فبادرت في مارس ٢٠١٤ إلى السيطرة على شبه جزيرة القرم وضمها بعد استفتاء لم تعترف به كييف ولا المجتمع الدولي. هذا الحدث شكّل نقطة الانهيار الكلي في العلاقات الثنائية، إذ اعتبرته أوكرانيا والغرب انتهاكًا للقانون الدولي وللسيادة الأوكرانية، بينما اعتبرته روسيا حماية لمصالحها الأمنية وسكان القرم الناطقين بالروسية (صابر، ٢٠٢٢، ٨٩).

بالتوازي مع أزمة القرم، اندلع تمرد مسلح في إقليم دونباس شرقي أوكرانيا، خصوصًا في دونيتسك ولوهانسك دعمت روسيا سياسيًا وعسكريًا ولوجستيًا الجماعات الانفصالية هناك، بينما خاضت كييف ما سمته “عملية مكافحة الإرهاب” لاستعادة السيطرة. تحوّل النزاع إلى حرب منخفضة الحدة لكنها مستمرة، خلّفت آلاف القتلى وملايين النازحين، وأدخلت العلاقة الروسية-الأوكرانية في حالة عداة مفتوح طويل الأمد. كما فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات اقتصادية واسعة على روسيا، ما عمّق القطيعة السياسية والاقتصادية. (بردودي، ٢٠١٥، ٧٠).

في محاولة لوقف التصعيد، أُطلقت مسارات تفاوضية عُرفت باسم اتفاقيات مينسك. الاتفاق الأول في سبتمبر ٢٠١٤ تضمّن وقفًا لإطلاق النار، تبادل أسرى، ومنطقة عازلة، لكنه انهار سريعًا بسبب استمرار القتال. لذلك تم التوصل إلى مينسك الثانية في فبراير ٢٠١٥ بوساطة فرنسية-ألمانية ضمن “صيغة نورماندي”، وبمشاركة أوكرانيا وروسيا. نصّ الاتفاق على وقف إطلاق نار شامل، وسحب الأسلحة الثقيلة، وإصلاح دستوري يمنح دونباس حكمًا ذاتيًا خاصًا، واستعادة أوكرانيا السيطرة على حدودها مع روسيا في مرحلة لاحقة إلا أن تطبيق الاتفاق واجه عقبات عميقة. فكيف ربطت أي وضع خاص لدونباس بعودة السيطرة على الحدود أولاً، بينما أصرت موسكو والانفصاليون على تنفيذ الحكم الذاتي والانتخابات المحلية قبل تسليم الحدود. هذا الخلاف في ترتيب الخطوات جعل الاتفاق يتحول إلى إطار لخفض

العنف أكثر منه طريقاً لتسوية سياسية نهائية. وهكذا استمر النزاع "مجمّداً ساخنًا"؛ القتال ينخفض ويصعد، لكن دون حل جذري. (بردودي، ٢٠١٥، ٧٢).

### ثالثاً، التأثير السياسي على مولدوفا،

أثرت التقلبات في العلاقات بين روسيا واورانيا على التوجهات السياسية الداخلية لمولدوفا بصورة واضحة، ففي أعقاب الثورة البرتقالية ٢٠٠٤ وتولي قيادة أوكرانية موالية للغرب، فقدت روسيا أحد حلفائها الإقليميين، مما دفع القيادة المولدوفية آنذاك إلى تعديل بوصلتها الإستراتيجية، اختار الرئيس المولدوفي الشيوعي فلاديمير فورونين Vladimir Voronin ، الذي كان يتبع نهجاً متوازناً بين روسيا والغرب أواخر ٢٠٠٤ تبني خطاب أكثر تقارباً مع أوروبا عشية الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥، هذا التحول مدفوعاً بنجاح الثورة البرتقالية في أوكرانيا والتي أظهرت توجه اوكرانيا نحو الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (Miklasová, 2022, 99).

خاض الحزب الشيوعي المولدوفي الحاكم انتخابات ٢٠٠٥ ببرنامج مؤيد للتكامل الأوروبي، وفاز بها مستفيداً من دعم الناخبين لهذا التوجه الجديد، وكانت النتيجة الأبرز أن المشهد الحزبي بأكمله في مولدوفا اتخذ موقفاً موالياً لأوروبا بعد تلك الانتخابات، فبحلول ٢٠٠٥ تبنّت جميع الأحزاب الممثلة في البرلمان هدف التكامل الأوروبي، على عكس ما كان عليه الوضع في ٢٠٠١ حين ناقش الحزب الشيوعي فكرة الانضمام إلى اتحاد مع روسيا وبيلاروسيا هذا التحول السياسي الداخلي عكس بوضوح أثر التغيير في سياسة أوكرانيا الإقليمية، فبدعم أوكرانيا ما بعد الثورة البرتقالية لمبادرات الاتحاد الأوروبي في الجوار، وجدت مولدوفا فرصة للابتعاد عن العزلة واستغلال الزخم الإقليمي للسير على نهج إصلاح موالٍ للغرب (Halitoğlu, 2018, 76).

عندما انعكست الأمور في أوكرانيا عام ٢٠١٠، انعكست بدورها على مولدوفا، فعندما تولى فيكتور يانوكوفيتش المعروف بتوجهاته المقربة من روسيا رئاسة أوكرانيا في ٢٠١٠، تغيرت سياسة أوكرانيا تجاه النزاع المولدوفي الترانسنيستري، إذ عادت أوكرانيا لتتبنى مواقف أكثر انسجامًا مع رؤية روسيا، ما أدى إلى فتور الزخم الغربي في جهود تسوية قضية ترانسنيستريا، خلال تلك الفترة دعمت أوكرانيا نهج "الخطوات الصغيرة" في إطار مفاوضات تضم مولدوفا وترانسنيستريا وروسيا وأوكرانيا برعاية منظمة الأمن والتعاون الأوروبي وبمشاركة مراقبين من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وهو تكتيك ركّز على إجراءات بناء الثقة بدلًا من حلول سياسية شاملة، الأمر الذي اعتبره البعض تكريسًا للوضع القائم المجدد. (Halitoğlu, 2018, 76).

تميزت السنوات ٢٠٠٩-٢٠١٣ بمرحلة حكم ائتلافي مؤيد لأوروبا، تخللتها أزمات سياسية داخلية، لكن اتجاه البلاد الإستراتيجي نحو الشراكة مع الاتحاد الأوروبي استمر راسخًا، ومع ذلك، استمرت الانقسامات في المجتمع المولدوفي بين معسكرين أحدهما يرى مستقبله مع أوروبا والآخر يحن للعلاقات التقليدية مع روسيا هذه الانقسامات تعمقت لاحقًا مع تفجر الأزمة الأوكرانية في ٢٠١٤، إذ بات النقاش الداخلي في مولدوفا يدور حول كيفية تقادي عدم الاستقرار في ظل تصاعد المواجهة الروسية-الأوكرانية (Makhluha, 2023, 39).

#### رابعًا، تأثير الوجود العسكري الروسي في ترانسنيستريا،

منذ وقف إطلاق النار في حرب ترانسنيستريا عام ١٩٩٢ أبقّت روسيا قواتٍ عسكرية في هذا الإقليم الانفصالي داخل مولدوفا، بدور حفظ السلام يتراوح عدد الجنود الروس في ترانسنيستريا حول 1، 500 جندي تقريبًا، منهم بضع مئات يعملون ضمن قوات حفظ سلام ثلاثية مولدوفية-روسية-ترانسنيسترية بموجب اتفاق ١٩٩٢، (منصور، ٢٠٢٢) بينما البقية يتبعون مباشرةً لمجموعة العمليات العسكرية الروسية التي تحرس مستودعات الذخيرة الضخمة وتدعم سلطات ترانسنيستريا، هذا

الوجود العسكري الروسي المستمر يلاقي اعتراضاً من مولدوفا التي تعتبره احتلالاً غير شرعي لأراضيها (Ivan RADU, 2019, 69)،

إن تواجد القوات الروسية في ترانسنيستريا لعقود ساهم في تجميد النزاع ومنع إعادة دمج الإقليم مع الدولة المولدوفية فهذا الوجود يُعطي سلطات ترانسنيستريا ضماناً أمنياً وغطاءً فعلياً لاستمرار انفصالها بحكم الأمر الواقع، مما يُثنيها عن تقديم أي تنازلات حقيقية في المفاوضات، وإن الجنود الروس المنتشرين في ترانسنيستريا يعززون تعنت السلطة الانفصالية ويرسخون مقاومتها لإعادة الاندماج مع مولدوفا فتحوّل هذا الوجود العسكري إلى ورقة ضغط جيوسياسية تستخدمها روسيا لإبقاء مولدوفا في فلكها؛ فالإقليم الانفصالي المدعوم روسياً يوفر للكرملين نفوذاً مستمراً على مولدوفا ويحول دون حسم مولدوفا لخياراتها الإستراتيجية، وقد استفادت روسيا من هذا الوضع للمماطلة في تنفيذ التزاماتها الدولية بسحب قواتها مثل تعهداتها في قمة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بإسطنبول ١٩٩٩ بحجة ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية نهائية قبل الانسحاب (Ivan RADU, 2019, 69).

بعد نشوب الأزمة الأوكرانية عكست رغبة مولدوفا في توطيد العلاقات الأمنية مع الغرب، لا يضطلع الناتو بدور رسمي في آلية مفاوضات ترانسنيستريا، إذ تُترك هذه المهمة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي ورغم ذلك، فإن تصاعد التوتر شرقاً أثار مخاوف الحلف من احتمال توسع النفوذ العسكري الروسي عبر ترانسنيستريا، في اذار ٢٠١٤ أشار القائد الأعلى لقوات الناتو في أوروبا الجنرال فيليب بريديلاف إلى حشد قوات روسية على حدود أوكرانيا قد تمكن الكرملين من اجتياح إقليم ترانسنيستريا بسهولة إذا ارادت، وقد أثارت تلك التصريحات قلقاً بالغاً في مولدوفا ودول الجوار، لا سيما وأن القيادة الانفصالية في ترانسنيستريا ناشدت روسيا رسمياً ضمّ الإقليم إلى روسيا بعد أيام من ضم القرم في ٢٠١٤ (YILMAZ, 2024, 59)

كثفت مولدوفا تعاونها مع شركائها الغربيين في مجالات الأمن السيبراني وتحديث الدفاع، واستضافت مكتب ارتباط مدني لحلف الناتو في كيشيناو أفتتح عام ٢٠١٧ بهدف تعزيز الإصلاح الدفاعي (Köller & Scherbak, 2022, 4)،

### خامسا، التأثير الاقتصادي على مولدوفا،

تأثرت مولدوفا بالتبعات الاقتصادية للنزاعات بين روسيا وأوكرانيا، لاسيما في مجالات الطاقة والتجارة والنقل اعتمدت مولدوفا بشكل شبه كلي على استيراد موارد الطاقة الغاز الطبيعي والنفط من روسيا عبر الأراضي الأوكرانية لذلك فعندما اندلعت أزمات الغاز بين روسيا واوكرانيا في الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩، واجهت مولدوفا شتاءً قارساً بلا إمدادات كافية وقد أدت تلك الخلافات الروسية-الأوكرانية التي تسببت بانقطاع إمدادات الغاز الروسي لأوروبا مؤقتاً إلى قطع الغاز عن مولدوفا لأيام عديدة خلال برد الشتاء القاسي، مما ترك عشرات الآلاف من المواطنين المولدوفيين دون تدفئة (ليفنغستون، ٢٠٢٥، ٢٢).

على صعيد التجارة والنقل، تأثرت مولدوفا وترانسنيستريا بالأحداث الإقليمية بعدة طرق، بعد الثورة البرتقالية في أوكرانيا، بدأت أوكرانيا تتسق مع الاتحاد الأوروبي ومولدوفا لضبط الحدود مع إقليم ترانسنيستريا الذي كان منفذاً لتهرب البضائع والأسلحة وفي اذار ٢٠٠٦ اتخذت أوكرانيا خطوة حاسمة بتنفيذ نظام جمركي جديد يشترط مرور صادرات ترانسنيستريا عبر الجمارك المولدوفية الشرعية هذا الإجراء الذي دعمه الاتحاد الأوروبي عبر بعثة المساعدة الحدودية التي انطلقت أواخر ٢٠٠٥ أغلق أبواب التجارة غير المشروعة التي كانت تمثل شريان حياة للسلطات الانفصالية، وأثار غضب تلك السلطات وروسيا التي اعتبرت الأمر حصاراً اقتصادياً بالتوازي، فرضت روسيا نفسها عقوبات تجارية على مولدوفا عقاباً لها على تقاربها مع الغرب ففي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ حظرت روسيا استيراد اللحوم والفاكهة المولدوفية ثم وسّعت الحظر ليشمل النبيذ المولدوفي الشهير، موجهةً ضربة موجعة لقطاع تصديري حيوي في مولدوفا. (Daniel, 2024, 88)

اعتُبر الحظر الروسي آنذاك ضغطاً سياسياً واضحاً يهدف لثني كيشيناو عن توجيهها الموالى لأوروبا وعلى الرغم من أن مولدوفا تمكنت من إيجاد أسواق بديلة جزئياً خصوصاً في رومانيا المجاورة، فإن الاقتصاد المولدوفي تكبّد خسائر ملحوظة من جراء تلك العقوبات (اوزيلي، ٢٠٢٢، ٥).

مع توقيع مولدوفا اتفاقية الشراكة والتجارة الحرة العميقة مع الاتحاد الأوروبي بعد عام ٢٠١٤ تصاعد البعد الاقتصادي في لعبة الشد والجذب الإقليمية فروسيا أعادت فرض حظر على المنتجات الزراعية المولدوفية في ٢٠١٤ ردّاً على انخراط مولدوفا في الاتفاقية الأوروبية، كما فرضت قيوداً على حركة العمالة المولدوفية على أراضيها غير أن مولدوفا صمدت في المسار الأوروبي وعوّضت الكثير من خسائر السوق الروسية عبر إعادة توجيه صادراتها نحو الأسواق الأوروبية وأن حصة روسيا في إجمالي الصادرات المولدوفية تراجعت بشكل كبير بعد ٢٠١٤ مقابل ازدياد نصيب الاتحاد الأوروبي (Miklasová, 2022, 4).

حتى إقليم ترانسنيستريا نفسه، وبفعل إغلاق أوكرانيا منافذ تهريب التصدير وتأقلم نخب الإقليم مع الواقع الجديد، اضطر إلى تعميق روابطه التجارية مع الاتحاد الأوروبي عبر مولدوفا؛ إذ تسجلت مئات الشركات الترانسدنيسترية رسمياً في كيشيناو للاستفادة من نظام التجارة الحرة مع أوروبا وفي الوقت ذاته، أدت الأزمة الأوكرانية إلى اضطراب في خطوط النقل الإقليمية إذ أغلقت أوكرانيا خطوط السكك الحديدية المؤدية إلى روسيا عبر دونباس، مما غير مسارات نقل البضائع في المنطقة وعلى الرغم من أن مولدوفا ليست على خطوط المواجهة المباشرة، إلا أن اضطراب العلاقات الروسية-الأوكرانية أعاد رسم خرائط النقل والتجارة في محيطها، فأصبح الاعتماد أكبر على الطرق الرومانية والأوروبية لنقل بضائع مولدوفا وترانسنيستريا إلى الأسواق، وتقلصت أهمية الموانئ الأوكرانية بالنسبة لاقتصاد الإقليم الانفصالي بعد أن فقد الوصول المباشر إليها (الصوراني، ٢٠٢٤).

## سادسا، مواقف أوكرانيا في ظل تغير سياساتها الخارجية تجاه ترانسنيستريا ومولدوفا،

تغيرت سياسة أوكرانيا تجاه نزاع ترانسنيستريا وموقفها من مولدوفا تبعًا للخط العام للسياسة الخارجية الأوكرانية في كل مرحلة، وقد ترك ذلك بصمات واضحة على مجريات الأمور، فبعد الثورة البرتقالية ٢٠٠٤، تبني الرئيس فيكتور يوشينكو نهج التقارب مع الغرب، وانخرطت أوكرانيا بشكل بناء في حل قضية ترانسنيستريا إلى جانب مولدوفا تجلّى ذلك في عدة خطوات أبرزها طرح مبادرة يوشينكو للسلام ٢٠٠٥، والمشاركة الأوكرانية النشطة في إطلاق بعثة مراقبة الحدود الأوروبية لمراقبة المعابر مع ترانسنيستريا ولأول مرة، بدأت أوكرانيا تأخذ بعين الاعتبار هواجس كيشيناو بدلًا من مجاملة روسيا وتيراسبول؛ فلم تعد توافق تلقائيًا على جميع المقترحات الروسية في محادثات التسوية, Emerson & Vahl, 2014 (170)

وقد أثمرت هذه السياسة الأوكرانية الجديدة عن تغيير معادلة التفاوض لصالح مولدوفا، إذ انتقلت أوكرانيا من موقع الشريك التقليدي لروسيا في الملف إلى شريك أقرب لمولدوفا كما عزز يوشينكو تعاون بلاده مع رومانيا ومولدوفا ورفض تغيير الحدود بالقوة ويدين استمرار النزاعات الانفصالية في إشارة واضحة إلى ترانسنيستريا. (Telenko & Prysiazhniuk, 2021)، (234)

في حقبة فيكتور يانوكوفيتش شهدت السياسة الأوكرانية تحولًا واضحًا في اتجاهها الخارجي؛ إذ تراجعت أوكرانيا خلال تلك السنوات عن مسار التقارب مع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، واتجهت نحو تعزيز علاقاتها مع روسيا وفي هذا السياق، انعكس هذا التحول على موقفها من قضية ترانسنيستريا؛ حيث اقتربت أوكرانيا عمليًا من الرؤية الروسية تجاه الإقليم فقد اتسمت حكومة يانوكوفيتش بقدر أقل تجاه فرض عقوبات على الإقليم، وفضّلت بدلًا من ذلك اعتماد نهج يقوم على الخطوات التدريجية في المفاوضات بدل الدفع نحو حلول شاملة وسريعة كما شهدت

المرحلة ذاتها تراجعاً فعلياً في بعض إجراءات التعاون الحدودي التي كانت مطبقة سابقاً؛ إذ انه خلال ٢٠١٢-٢٠١٣ تساهلت السلطات الأوكرانية مع مرور بعض السلع إلى ترانسنيستريا دون الحصول على الختم الجمركي المولدوفي، الأمر الذي فُسِّر بوصفه محاولة لتخفيف الضغط الاقتصادي عن الإقليم بما ينسجم مع الرغبة الروسية ([www.osw.waw](http://www.osw.waw))، (2020)

إن أوكرانيا في تلك الفترة تبنت نهجاً أقرب إلى الحياد في قضية ترانسنيستريا، فلم تمارس نفوذاً يذكر لدفع التسوية بل حافظت على الوضع القائم، مما صبّ ضمنياً في مصلحة روسيا والإقليم الانفصالي وكانت هذه السياسة جزءاً من صفقة سياسية أشمل بين أوكرانيا وروسيا مثل اتفاقية خاركوف ٢٠١٠ لتمديد بقاء الأسطول الروسي بالقرم مقابل تخفيض أسعار الغاز، اذ بدا أن أهمية مولدوفا كورقة إقليمية تراجعت في حسابات روسيا بعد قدوم نظام يانوكوفيتش الموالي لها (Rogstad, 2018, 64).

بعد ثورة الميدان واندلاع الحرب في ٢٠١٤، عادت أوكرانيا بقيادة الرئيس بترو بوروشينكو إلى مسار مؤيد بقوة لمولدوفا ووحدة أراضيها قطع بوروشينكو وحكومته الروابط السياسية مع تيراسبول التي اعتُبرت حليفاً لروسيا في زعزعة استقرار جنوب غرب أوكرانيا وقد صرّح بوروشينكو بوضوح عام ٢٠١٤ أن جمهورية ترانسنيستريا المزعومة غير موجودة، بل هو مجرد اسم لمنطقة على حدود أوكرانيا ومولدوفا وهو تأكيد على عدم اعتراف أوكرانيا بأي سيادة لترانسنيستريا، وانحيازها التام لسلامة أراضي مولدوفا (Miklasová, 2022, 6).

شددت أوكرانيا إجراءاتها تجاه إقليم ترانسنيستريا بعد عام ٢٠١٤ بشكل كبير فقد أغلقت حدودها أمام مرور الإمدادات العسكرية الروسية المتجهة إلى الإقليم، وبذلك أنهت سياسة التساهل التي كانت موجودة في السنوات السابقة ونتيجة لذلك، لم تعد القوات الروسية قادرة على المرور عبر الأراضي الأوكرانية لتبديل وحداتها أو الوصول إلى ترانسنيستريا، الأمر الذي أجبرها على محاولة الاعتماد على مطار

كيشيناو في مولدوفا، وهو خيار كان يصطدم غالبًا برفض السلطات المولدوفية السماح بدخول عناصر عسكرية روسية وفي الوقت نفسه، عززت أوكرانيا تعاونها مع مولدوفا عبر إنشاء نقاط تفتيش ومراقبة حدودية مشتركة على المنافذ المؤدية إلى ترانسنيستريا، بهدف تثبيت وجود السلطات المولدوفية على الحدود والحد من تهريب السلع والبضائع (Rogstad, 2018, 49)

سابعاً، تأثير العلاقات الروسية الأوكرانية على مولدوفا وإقليم (ترانسنيستريا) ٢٠١٤-٢٠١٩،

دخلت العلاقات روسيا-أوكرانيا منذ عام ٢٠١٤ مرحلة صدام مفتوح (بعد ضمّ القرم واندلاع حرب دونباس)، وهذا انعكس مباشرة على وضع مولدوفا وإقليم ترانسنيستريا لأن الإقليم يقع عملياً بين جغرافيا الحرب وممرات الطاقة والتجارة. النتيجة خلال ٢٠١٤-٢٠١٩ كانت "إعادة ضبط" بيئة الأمن والاقتصاد في مولدوفا، ازداد حسّ الخطر من أي سيناريو توسّع روسي أو استخدام الإقليم كورقة ضغط، وفي المقابل تعزّزت رغبة كيشيناو في تقوية الشراكات الأوروبية-الغربية وإحكام الرقابة على الحدود مع الإقليم (Luciani, 2015, 22).

جعل تدهور علاقة موسكو وكيف ترانسنيستريا أكثر حساسية لأن في الإقليم وجوداً عسكرياً روسياً (قوات/بعثة حفظ سلام ومخزون ذخائر كبير في كوباسنا) ظلّ محلّ خلاف مزمن. في سياق ما بعد ٢٠١٤، أصبحت حركة الإمداد للقوات الروسية أكثر صعوبة بفعل تشدد أوكرانيا على حدودها ورفضها تسهيل المرور، ما زاد عزلة الوجود العسكري الروسي داخل الإقليم وخفّض هامش المناورة اللوجستي. هذا التصعيد أعاد تجميد النزاع بصورة أشد فبدل أن يكون ملف ترانسنيستريا مسار تفاوضي منفصل نسبياً، صار يتأثر مباشرة بالاستقطاب الروسي-الأوكراني وبحسابات الأمن الإقليمي (خزار، ٢٠٢١، ٩٨).

تعاملت بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية لمولدوفا وأوكرانيا مع أولوية تجفيف التهريب وإغلاق الثغرات الجمركية على الجزء الحدودي الذي تسيطر

عليه سلطات ترانسنيستريا. ومع اشتداد القطيعة الروسية-الأوكرانية، تقاربت كيف وكيشيناو أكثر في ترتيبات الضبط الحدودي؛ ومن أبرز الأمثلة تفعيل وتوسيع إجراءات الرقابة المشتركة عند معبر كوتشورغان-بيرفومايسك، ما قيّد حركة السلع غير المعلنة ورفع تكلفة الاقتصاد الموازي الذي استفاد طويلاً من غموض وضع الإقليم. هذا لم يكن مجرد إجراء تقني؛ بل كان أثراً غير مباشر للحرب الروسية-الأوكرانية فأوكرانيا صارت ترى أي فراغ رقابي قرب أوديسا خطراً أمنياً، ومولدوفا رأت فرصة لتقوية سيادتها الاقتصادية (خزار، ٢٠٢١، ٩٩).

على مستوى التجارة الخارجية، كان عام ٢٠١٤ مفصلياً لأن مولدوفا وقّعت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بما فيها منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة خلال ٢٠١٤-٢٠١٩ أخذت ترتيبات هذه الاتفاقية تؤثر تدريجياً على ترانسنيستريا أيضاً (بحكم أن صادرات الإقليم تمر عملياً عبر قنوات مرتبطة بمولدوفا/الاتحاد الأوروبي)، ما خلق ضغطاً تنظيمياً على شركات الإقليم إما التكيف مع قواعد المنشأ والمعايير الأوروبية، أو خسارة الامتيازات والتفضيلات بمعنى آخر، تدهور العلاقة الروسية-الأوكرانية دفع الإقليم أكثر إلى الاعتماد على منافذ بديلة ومنها السوق الأوروبية عبر مولدوفا، في وقت كانت فيه موسكو تستخدم أدوات اقتصادية وطاقة لثبيت النفوذ هذا التداخل بين الجغرافيا السياسية والتجارة جعل الاقتصاد في مولدوفا وترانسنيستريا يتحركان بين جاذبية السوق الأوروبية ورافعات الضغط الروسية (حيدر، ٢٠٢٠، ١٠٨).

شهد مسار التسوية في صيغة "٢+٥" (مولدوفا، ترانسنيستريا، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، روسيا، أوكرانيا، مع مراقبة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) عودة زخم عملي نسبياً في ٢٠١٦-٢٠١٨ عبر "حزمة الثمانية" التي ركزت على إجراءات بناء ثقة ملموسة لكن هذا الزخم ظلّ هشاً لأن استمرار التوتر الروسي-الأوكراني جعل القضايا الكبرى أصعب سياسياً، بينما يُترك المجال غالباً لترتيبات صغيرة قابلة للتنفيذ. لذا يمكن القول إن ٢٠١٤-٢٠١٩ كانت فترة إدارة

النزاع أكثر من حله تقدم في ملفات تقنية، مقابل انسداد في الملفات السيادية-الأمنية الثقيلة (Yılmaz, 2023, 43).

## الخاتمة

شكّلت العلاقات الروسية-الأوكرانية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٩ عاملاً حاسماً في تحديد مسار مولدوفا ونزاع ترانسنيستريا، فقد انعكست فترات التوتر أو الانفراج بين روسيا وأوكرانيا مباشرةً على أمن مولدوفا واستقرارها الاقتصادي وموقعها الإقليمي، ودفعتها لاسيما بعد ٢٠١٤ نحو تعزيز التكامل مع أوروبا لضمان الديمقراطية والأمن وفي حين بقي النزاع الترانسنيستري مجمّداً، ظل أداة بيد روسيا للضغط والحفاظ على نفوذها، مع دور أوكراني مهم في ضبط توازناته.

العلاقات الروسية-الأوكرانية المتدهورة خلال ٢٠١٤-٢٠١٩ نقلت مولدوفا من هامش التوازن الرمادي إلى تماسٍ أشد مع صراعات الإقليم؛ فزادت أهمية ترانسنيستريا كـ"ورقة جيوسياسية" بالنسبة لروسيا، وكثغرة أمنية بالنسبة لأوكرانيا، وكقضية سيادة وحدود وطاقة بالنسبة لمولدوفا وبالمقابل دفعت هذه الضغوط مولدوفا لتعميق أدواتها الأوروبية كوسيلة لتقليل اعتمادها على ترتيبات ما بعد الاتحاد السوفيتي، مع بقاء خطر الانزلاق قائماً ما دامت الحرب الروسية-الأوكرانية تفرض منطقتها على المنطقة. أثبت الوجود العسكري الروسي المستمر في ترانسنيستريا أنه عنصر حاسم في إبقاء النزاع مجمّداً، مما منح موسكو أداة نفوذ فعالة للتأثير في القرار السيادي المولدوفي والحدّ من اندماج البلاد الكامل في الفضاء الأوروبي. كما أن تصاعد التوترات الروسية-الأوكرانية، خصوصاً بعد عام ٢٠١٤، أعاد إبراز الأهمية الاستراتيجية لهذا الإقليم بوصفه نقطة تماس حساسة في أمن أوروبا الشرقية، ودفع مولدوفا إلى تعزيز تعاونها مع الشركاء الغربيين، بما في ذلك مؤسسات مثل حلف شمال الأطلسي، دون أن تكون عضواً فيه.

أظهرت الأزمات المتكررة بين موسكو وكيف هشاشة اعتماد مولدوفا على طرق الطاقة والتجارة المرتبطة بروسيا وأوكرانيا، وهو ما عجل في توجيهها نحو تنويع الشراكات والأسواق، لا سيما عبر تعميق علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي .

## المصادر،

### أولاً، المصادر العربية،

١. أوزيلي، بيترسون، (٢٠٢٢)، العواقب الاقتصادية العالمية للغزو الروسي لأوكرانيا، المجلة الالكترونية لشبكة البحوث الاجتماعية والنفسية، العدد ١٠.
٢. بردودي، خديجة (٢٠١٥)، السياسة الخارجية الروسية اتجاه الازمة الأوكرانية ٢٠٠٤-٢٠١٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، الجزائر.
٣. صابر، علي صباح (٢٠٢٢)، الازمة الروسية الأوكرانية الأسباب والتداعيات، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٣٥، الجامعة العراقية، ٢٠٢٢.
٤. الصوراني، فهم (٢٠٢٥)، حسابات التوتر في إقليم ترانسنيستريا بعد ٣٠ عاماً من الهدوء، مقال منشور على موقع الجزيرة الإخبارية، ٢٠٢٤، متوفر على الرابط، <https://www.aljazeera.net/politics>، تم الدخول في ٢٢-٧-٢٠٢٥.
٥. ليفنغستون، مارك، (٢٠٢٥)، مولدوفا، بلد صغير محايد في مفترق الطرق بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، ترجمة، هالة فراج، معهد سويس انفو، سويسرا، ٢٠٢٥.
٦. ماركسين، كريستيان (٢٠٢٢)، ازمة القرم من وجهة نظر القانون الدولي العام، ترجمة، اكرم مصطفى الزغبى، معهد ماكس بلانك للقانون العام، هايدلبرغ.

٧. مخيمر، أسامة فاروق (٢٠٢٣)، تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الامن الأوروبي دراسة للتغيرات في مفهوم وقضايا الامن بعد الحرب الباردة، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد ١٧.
٨. خزار، صهيب (٢٠٢١)، استراتيجية الامن القومي الروسي تجاه الجوار الأوروبي دراسة حالة أوكرانيا، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر.
٩. حيدر، ميادة علي (٢٠٢٠)، أوكرانيا في الادراك الروسي الأمريكي الأوروبي دراسة في الازمة الأوكرانية ٢٠١٤-٢٠١٨، مجلة قضايا سياسية ، العدد ٦٠، جامعة النهريين.
١٠. منصور، محمد، (٢٠٢٢)، إقليم "ترانسنيستريا" .. بؤرة تصعيد جديدة شرقي أوروبا، مقال منشور على موقع الاشراق، متوفر على الرابط، <https://aleshraqtv.iq/wtar-detail.aspx?jimare=2858>، تم الدخول في ٢٩-٨-٢٠٢٥.



## References

1. Ozili, Peter & Peterson (2022). *The Global Economic Consequences of the Russian Invasion of Ukraine*. Electronic Journal of the Social and Psychological Research Network, Issue No. 10.
2. Bardoudi, Khadija (2015). *Russian Foreign Policy toward the Ukrainian Crisis (2004–2014)*. Unpublished Master's Thesis, Faculty of Law, University of 8 May 1945, Algeria.
3. Saber, Ali Sabah (2022). *The Russian–Ukrainian Crisis: Causes and Implications*. International Journal of Humanities and Social Sciences, Issue No. 35, Al-Iraqia University.
4. Al-Surani, Faheem (2025). *Tensions in the Transnistria Region after 30 Years of Calm*. Article published on Al Jazeera News Website, 2024.:<https://www.aljazeera.net/politics>
5. Livingstone, Mark (2025). *Moldova: A Small Neutral Country at the Crossroads between the European Union and Russia*. Translated by Hala Faraj. Swissinfo Institute, Switzerland, 2025.



6. Marxsen, Christian (2022). *The Crimea Crisis from the Perspective of Public International Law*. Translated by Akram Mustafa Al-Zughbi. Max Planck Institute for Comparative Public Law and International Law, Heidelberg.
7. Mokhaimer, Osama Farouk (2023). *The Impact of the Russian–Ukrainian War on European Security: A Study of Changes in the Concept and Issues of Security after the Cold War*. Journal of the Faculty of Politics and Economics, Beni Suef University, Issue No. 17.
8. Khazzar, Sohaib (2021). *Russian National Security Strategy toward the European Neighborhood: The Case of Ukraine*. Unpublished Doctoral Dissertation, Faculty of Political Sciences, University of Algiers.
9. Haider, Mayada Ali (2020). *Ukraine in Russian, American, and European Perceptions: A Study of the Ukrainian Crisis (2014–2018)*. Political Issues Journal, Issue No. 60, Al-Nahrain University.
10. Mansour, Mohammed (2022). *The “Transnistria” Region: A New Flashpoint of Escalation in Eastern Europe*. Article published on Al-Eshraq Website. Available at: <https://aleshraqtv.iq/wtar-detail.aspx?jimare=2858> (Accessed: 29 August 2025).



### ثالثا: المصادر الأجنبية،

1. AZİZ GÖKSAL YILMAZ, (2024), DIASPORA GEOPOLITICS AND ITS EFFECTS ON STATES' FOREIGN POLICY PRODUCTION PROCESSES, THE TRNSDINISTER, CRIMEA, AND DONBASS CRISES, PHD THESIS, ISTANBUL.
2. Daniel F. Runde and Thomas Bryja, (2024), Moldova's Fate Is Tied to Ukraine's, Now Is the Time for the West to "Go Big" on Moldova, Center for Strategic and International Studies (CSIS).
3. Emerson, M., & Vahl, M. (2014). Moldova and the Transnistrian conflict. Bruno Coppieters et al., Europeanization and Conflict Resolution—Case Studies from the European Periphery, Ghent, Academia Press and the Journal of Ethnopoliticsa and Minorities in Europe.
4. Halitoğlu, İ. (2018). Crisis Zones in the Commonwealth of Independent States in the Context of Conflict Resolution Theory, Crimea and Transnistria Problems (Doctoral dissertation, Sakarya University (Turkey)
5. Ivan RADU, (2019), SEPARATISM IN THE POST-SOVIET GEOGRAPHY AND RUSSIAN INTERVENTIONISM, THE CASE OF TRANSNISTRIA, Master's Thesis, Ankara.
6. Köller, F. A., & Scherbak, ٢٠٢٢. The conflict in Transnistria, historical roots and perspectives for resolution.



7. Makhluha ALLAKHVERDIIIEVA, (2023), GUAM ÜLKELERİNE (GÜRCİSTAN, UKRAYNA, AZERBAYCAN, MOLDOVA) YÖNELİK AVRUPA KOMŞULUK POLİTİKASININ GELİŞTİRİLMESİ, Sosyal Bilimler Enstitüsü, İZMİR.
8. Miklasová, J. (2022). Status of Transnistria Under International Law. In Global Encyclopedia of Territorial Rights. Cham, Springer International Publishing.
9. Rogstad, A. (2018). The next Crimea? getting Russia's Transnistria policy right. *Problems of Post-Communism*, 65(1).
10. Telenko, O., & Prysiazhniuk, Y. (2021). Cursory Viewpoint on Transnistria as the Focus of the Russian Federation Policy. *Przegląd Strategiczny*, (14).
11. Ukraine supports the Russian position on Transnistria, 2010, <https://www.osw.waw.pl/en/publikacje/analyses/2010-05-19/ukraine-supports-russian-position-transnistria>.
12. Luciani, G. (2015). EU-Russia gas blues. *Journal of International Affairs*, 69(1), 19-33.
13. Yılmaz, H. K., The Ukraine war and the Public Diplomacy Performance of Russia and Ukraine (Master's thesis, Middle East Technical University (Turkey)), 2023.